

آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

أ. قidal زين الدين

أستاذ مساعد- كلية الحقوق والعلوم التجارية

- جامعة مستغانم

الملخص:

من بين مظاهر الأزمة المالية العالمية والتي أثرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاقتصاد الجزائري نذكر:

- مقدمات هذه الأزمة ابتدأت بالارتفاع غير المبرر في أسعار النفط بوصولها إلى أرقام قياسية حوالي (148) دولار للبرميل؛
 - ارتفاع أسعار الذهب والحديد والإسمنت بشكل غير طبيعي وغير مسبوق؛
 - الارتفاع الشديد في أسعار السلع الغذائية حول العالم؛
 - تذبذب في أسعار الفوائد و العملات وبلوغ سعر اليورو حاجز (1,6) دولار.
- على هذا الأساس من يقول أنه لا مجال أن تتأثر الجزائر بالأزمة المالية العالمية فهو خاطئ، نظرا لطبيعة اقتصادنا الريعي فإن صادراتنا تتأثر بتأثر سعر النفط و تقهقر سعر الصرف الدولار أما وارداتنا تتأثر عن طريق التضخم المستورد بفعل تأثر أسعار السلع سواء الغذائية أو التجهيزية و تقهقر سعر صرف اليورو.
- لذا سنحاول بهذه الورقة البحثية تحليل كيف يتأثر الاقتصاد الجزائري وكذا قطاع المحروقات من الأزمة المالية العالمية بفعل تغير المتغيرات السالفة الذكر و ذلك من خلال تحليل مختلف المؤثرات الممكنة على الاقتصاد الجزائري سواء من ناحية العرض أو من ناحية الطلب.

Résumé:

Parmi les signes de la crise financière et celles qui influencent d'une façon directe ou indirecte l'économie algérienne, on observe:

- Au début de la crise, on a enregistré une augmentation inattendu du prix de pétrole qui a atteint des chiffres records (presque 148 \$/b) ;
- Augmentation du prix de l'or, du fer et du ciment d'une façon anormale ;
- Augmentation du prix des biens alimentaires dans le monde ;
- Instabilité des taux d'intérêt et des taux de change et l'atteinte de l'Euro d'un niveau inattendu (1,6 \$ / Euro).

En effet, ceux qui disent que l'Algérie est à l'abri de cette crise mondiale, se trompent, car la nature de notre économie rentière guidée par l'exportation des hydrocarbures est reliée par le prix du brut et le taux de change du Dollar. Aussi l'importation est influencée par l'inflation importée du fait de l'augmentation des prix des biens d'un côté, et la baisse du taux de change de l'Euro, d'un autre côté.

Le but de notre recherche et d'analyser comment l'économie algérienne et le secteur des hydrocarbures d'une manière précise est affecté par cette crise à travers l'analyse des différents indicateurs qui ont une influence, soit, sur l'offre ou la demande.

مقدمة:

بعد انهيار البورصة الأمريكية في صيف 2007، بدأ التسونامي المالي في سبتمبر 2008 مع سقوط Lehman Brothers في 15 من نفس الشهر. لتبدأ عملية الإنقاذ الطارئة بداية من شهر نوفمبر، مدعومة بقرار G20 في بداية أبريل 2009، مما أعاد الثقة وسمح بحقق مبلغ 5000 مليار دولار في الاقتصاد.

فالجزائر هي الأخرى تأثرت من عقبات هذه الأزمة المالية العالمية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والتي سنتطرق إليها بالتفصيل وذلك من خلال تحليل مختلف المؤثرات الممكنة على الاقتصاد الجزائري سواء من ناحية العرض أو من ناحية الطلب.

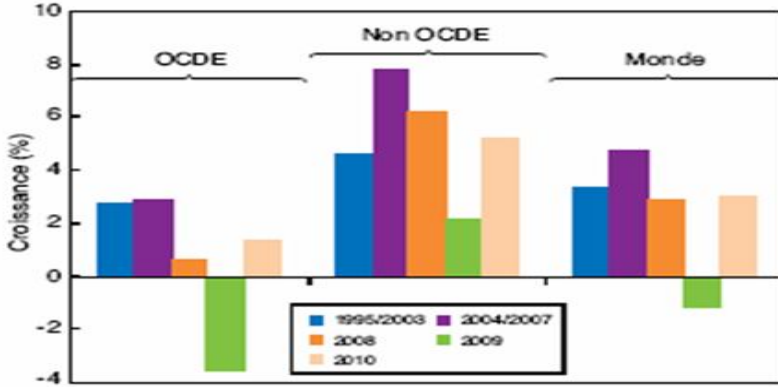
I. العوامل المؤثرة من ناحية العرض:

1. الاقتصاد العالمي في مواجهة الأزمة:

هذه الصدمة المالية التي لم يشهد العالم لها مثيل جاءت عقب نمو عالمي لمدة أربع سنوات من 2004 إلى 2007. بمعدل 5%، لتأتي سنوات العجاف بداية من 2008 حيث شهدت دول OCDE سوى معدل نمو يقدر بـ 0,6% مقابل 3% لمعدل أربع سنوات التي سبقتها. كما عرف الاقتصاد العالمي أكبر انكماش سنة 2009 بالأخص في دول OCDE مع نمو ضعيف لباقي الدول (الشكل 1).

شكل 1

النمو الاقتصادي العالمي عبر المناطق



Source : IFF, base FMI

لم يستطع قطاع النفط الإفلات من تبعات هذه الأزمة التي أثرت على الطلب، الإنتاج، الأسعار، الاستثمارات وكذا مداخيل كبرى الشركات النفطية العالمية.

شكل 2

تقلص الطلب العالمي والنشاط الاقتصادي العالمي مقابل زيادة الطاقة الإنتاجية



Sources : AIE et Rexecode

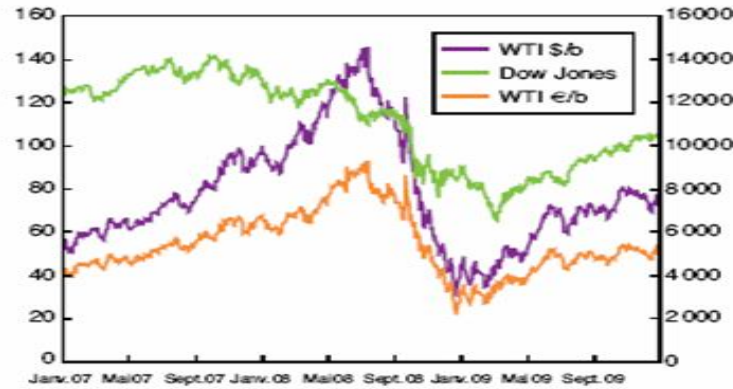
2. الأزمة العالمية وسعر النفط:

لمحاولة فهم كيفية تطور سعر النفط لسنة 2009، لابد من إلقاء النظر على أسواق البورصة. بداية من سبتمبر 2008، كانت ردود أفعال أسواق بورصة النفط نسبيا متقاربة وهذا لأسباب ضرورية (شكل 3).

في حين لم تشهد هذه الأسواق نفس الحالة من قبل. بينما تأثر سوق Dow Jones بالانخفاض نتيجة للتخوفات الاقتصادية بداية من سنة 2007 إلى غاية مارس 2009، كما عرف سعر النفط ارتفاعا مستمرا بداية من سنة 2004 ليبلغ ذروته في صيف 2008.¹

شكل 3

بورصة WTI و Dow Jones



Source : IFP

ما يفسر هذه علاقة بين السوقين إبتداءا من نوفمبر 2008 هو الأزمة المالية، إذ أن المستثمرين بدأوا يهربون من البورصة والمواد الأولية للحصول على السيولة في حالة قلق متزايد. هذا التحرك المالي أحدث انخفاض في سعر النفط ليصل إلى 40 دولار/البرميل من ديسمبر إلى نصف مارس 2009. ساعد ظهور G20 بداية من 2 أبريل 2009 على إعادة الأمل نحو المخرج من الأزمة عن طريق حقن السيولات العمومية، هذا التاريخ سجل أيضا عودة مشتريات من طرف "المضارين" ليسمح بتطور Dow Jones و WTI بأكثر من 50% ليصل إلى توازن يقترب من 70 إلى 80 دولار/برميل في الثلاثي الأخير من 2009. كما أثر الدولار من جهته على الوضعية الاقتصادية، فقد ارتفع في فترة التخوف (سنة 2007)، انخفض في الفترة التفاؤل، هذا ما أيد تحسن اليورو من 1,3\$ في بداية السنة إلى 1,5\$ حاليا.

¹ Guy Maisonnier, Contexte pétrolier 2009 et tendances, Colloque international

هذا الميكانيزم للدولار بأقل فائدة في فترة "الرخاء" يفسر التطور النسبي لليورو / النفط في اتجاه واحد.

3. تأثير تقلبات سعر النفط على الصادرات الجزائرية:

يتضح من خلال الجدول (رقم 1) أن القيمة الحقيقية لسعر البترول مرّت بثلاث مراحل أساسية، بالنسبة للمرحلة الأولى إبتداء من سنة 1970 إلى غاية 1984 نلاحظ أن الفرق بين القيمة الاسمية لسعر البترول والقيمة الحقيقية كان مرتفع إذ كانت القيمة الحقيقية أكبر من القيمة الاسمية بالتالي هذا يعكس القوة الشرائية للدولار التي كانت كبيرة ومربحة للدول المصدّرة بالدولار.

بالنسبة للمرحلة الثانية من سنة 1985 إلى غاية 1994 نلاحظ أن القيمة الاسمية تقترب من القيمة الحقيقية، إذ نلاحظ أن الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة الاسمية معقول وهذا يدل على أن سعر الصرف الحقيقي للدولار يقترب من سعر الصرف الاسمي، وبالتالي العائدات الآتية من النفط والتي تكون أغلبها بالدولار لها قوة شرائية مقبولة.

أما المرحلة الثالثة إبتداء من سنة 1996 إلى غاية 2009 حيث نلاحظ أن الفرق بين القيمة الاسمية لسعر البترول والقيمة الحقيقية كان مرتفع لكن القيمة الاسمية أكبر من القيمة الحقيقية بالتالي تدهور القوة الشرائية للدولار إذ أصبحت القيمة الحقيقية لعائدات النفط بعيدة ولا تعكس القيمة الاسمية لها وبالتالي يمكننا القول أن التعامل بالدولار حاليا أصبح يشكل خسارة تتمثل في الفجوة بين القيمة الاسمية وبين الحقيقية له.²

حققت الدول العربية المصدرة للبترول عوائدا ضخمة، لكن إذا قارناها بالقيم الحقيقية (1995) كما يتضح من خلال الجدول (رقم 2) والجدول (رقم 3) أن هناك فرق شاسع بين القيمة الاسمية والحقيقية لمداحيل هذه الدول.

4. أثر الأزمة على الاستثمارات النفطية:

إن الانخفاض المفاجئ للطلب العالمي على النفط والغاز في أواخر 2008 من جهة و حدوث أزمة القرض العالمية من جهة أخرى، أدى هذا إلى تأجيل العديد من الاستثمارات النفطية سواءا الاستكشاف أو الإنتاج. في 2009، عرفت الاستثمارات العالمية النفطية للإستكشاف - الإنتاج انخفاضا يقدر بـ 16% لتصل إلى 406G\$ أي انخفاض في التكاليف بحوالي 80G\$ عما كانت عليه

² Revue « pétrole et le gaz arabes », Nicolas SARKIS, Vol. XLI-N°976 du 16 novembre 2009

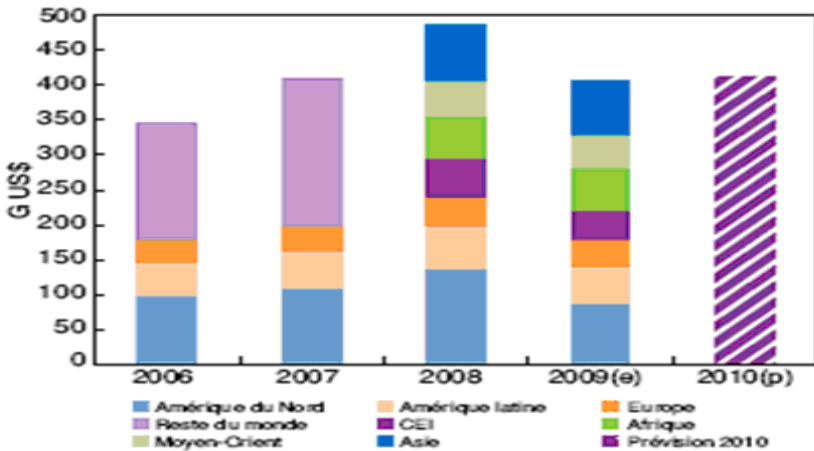
سنة 2008 (الشكل 4). و هذا ما يشير إلى بقاء الاستثمارات عند مستوى مرتفع، عدى أمريكا الشمالية (-37%) و باقي العالم (-8%).

بالنسبة لسنة 2010 تشير التوقعات إلى استقرار الاستثمارات أو ارتفاع بسيط (في حدود 5% كحد أعلى) مع عودة الحيوية للأنشطة الاقتصادية.³

إن المحيط الاقتصادي لسنة 2009 لم يكن مستقبلا للاستثمار في رفع قدرات الإنتاج بفعل الطلب المنخفض، مستوى الأسعار غير متأكد منها، صعوبة التمويل. بالنسبة للسداسي الأول كانت شروط الدخول في المجال المنجمي صارمة بالإضافة إلى الارتفاع الشديد لتكاليف الخدمات والتجهيزات، هذا ما دفع بالشركات النفطية إلى تأجيل استثماراتها و بشكل كبير. أما بالنسبة للسداسي الثاني من السنة، وبفعل استقرار سعر البرميل عند مستويات معقولة فضلا عن انخفاض التكاليف واسترجاع الأمل في ارتفاع الطلب، مما أعاد النشاط لمجال الاستكشاف والإنتاج من جديد.

شكل 4

تطور الاستثمارات النفطية للاستكشاف - الإنتاج (E&P)



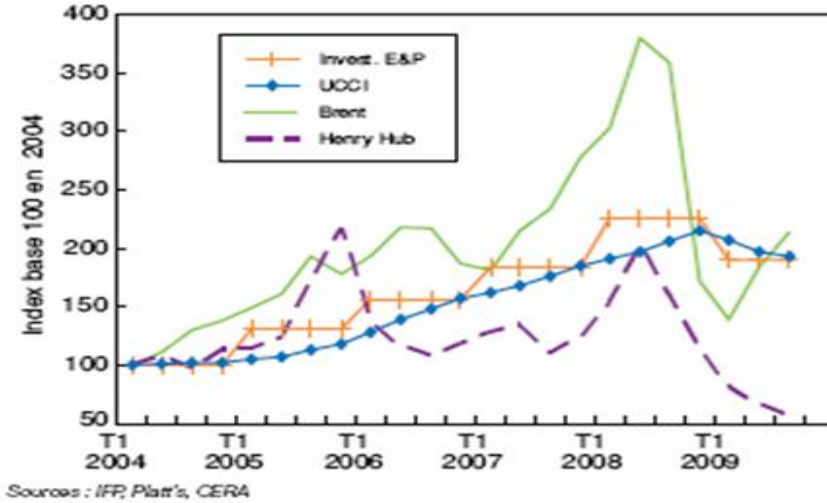
Sources : Berlay's, DTI, NPD, DEA, IFF, déclarations compagnies et États

إن انخفاض سعر البرميل للبرنت بمعدل 40% بين سنة 2008 وتسعة أشهر الأولى من 2009، وانخفاض الاستثمارات في E&P بمعدل 16%، مع انخفاض تكاليف الاستثمار في المنبع محسوبة حسب مؤشر تكلفة رأس المال في المنبع (UCCI) Upstream Capital Cost Index بحوالي 10% مقارنة بحريف 2008 أين سجلت أعلى نقطة مسجلة (شكل 5).

³ Revue « petrole et le gaz arabes », Nicolas SARKIS, Vol. XLI-N°982 du 16 février 2010.

شكل 5

تطور الاستثمارات، الأسعار والتكاليف



يعتبر حجم الشركات عامل أساسي لمقاومة الأزمة بالأخص لمواجهة صلابة شروط الحصول

على القروض:

- تمكنت الشركات الخمس الكبرى (Exxon Mobil, BP, RD Shell, Chevron, Total)

من مقاومة الأزمة بل حققوا استثمارات في E&P خارج أمريكا الشمالية و زيادة مقدرة بمعدل 9% مقارنة بسنة 2008؛

- بالنسبة للشركات الدولية المستقلة فقد خفضوا استثماراتهم بحوالي 13 إلى 14% خارج أمريكا الشمالية نظرا لصعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لمشاريعهم وهذا حفاظا على السيولة المتواجدة لديهم؛

- بالنسبة للشركات الوطنية فقد خفضوا أيضا استثماراتهم في E&P خارج شمال أمريكا، مقارنة بالشركات المستقلة فقد شهدوا ضغطا من طرف ميزانيات حكوماتهم مما أدى إلى تقليص قدراتهم الاستثمارية (عدى أبو ظبي).

بالنسبة للدول المنتجة للنفط لم تقلص علنا تقاسم إنتاجها كما هو الحال في أندونيسيا، في العراق فور إعلانها أول عرض للمناقصة وكازاخستان. فبعد سنة من بداية الأزمة هذا الأمر لا يعد مفاجئة في حد ذاتها بل هذه الحالة ممكن أن تتطور في حالة عدم انتعاش الطلب في المدى القصير.

بالنسبة لشركات شبه نفطية فقد خسرت بعض الميادين التي قد نالتها في سنوات ما قبل الأزمة إذ تواجه ندرة عروض المناقصات (الجدول 4).

تعد منطقة شمال أمريكا الأكثر تضررا بتقلص الاستثمارات (-37%)، وهذا له عدة تفسيرات:

- تطوير عرض الغاز الغير المتعاقد (Gaz non conventionnels) من جهة وانخفاض في الطلب من طرف الصناعة من جهة أخرى أدى هذا إلى حدوث فائض في القدرات (Surcapacités) مع انخفاض سعر Henry Hub بمعدل 57% ما بين سنة 2008 وخریف 2009. في حين أغلب أنشطة المنبع كانت مبرجة لبلوغ هدف تطوير عرض الغاز؛

- هيكل الصناعة يختلف مقارنة باقي بلدان العالم بحيث حل النشاط عبارة عن شركات مستقلة صغيرة جدا لم تستطع تحمل الأزمة؛

- التكاليف المرتفعة للمشاريع أدت بالعملاء إلى تأجيل مشاريعهم.

هناك دول أخرى تأثرت استثماراتها النفطية كثيرا من الأزمة كروسيا (-25%) حيث واجهت شركاتها صعوبات مالية كبيرة. بينما على العكس بالنسبة لكازاخستان فقد سجلت سوى تأجيلات صغيرة.

بالنسبة لأوروبا فقد تأثرت استثماراتها في E&P لسنة 2009 حيث شهدت انخفاضا قدره 12% لتبلغ G\$37. في إنجلترا انخفضت النفقات بمعدل 25% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، وعلى العكس من ذلك، في النرويج ارتفعت بمعدل 2%.

في أمريكا الجنوبية فقد تأثرت استثماراتها في E&P لسنة 2009 حيث شهدت انخفاضا قدره 6% لتبلغ G\$55. في فنزويلا انخفضت النفقات بمعدل 35%،

في الشرق الأوسط فقد تأثرت استثماراتها في E&P لسنة 2009 حيث شهدت انخفاضا قدره 4% لتبلغ G\$47 مقارنة بسنة 2008. في السعودية شهدت إنهاء مشاريع هامة تدخل في إطار البرنامج الواسع لسعودي أرامكو من أجل رفع طاقتها الإنتاجية إلى 12,5 مليون برميل يوميا، كما شهد العراق سنة 2009 إعادة ظهوره على الساحة الدولية.

في إفريقيا فقد تأثرت استثماراتها في E&P لسنة 2009 حيث شهدت انخفاضا قدره 4% لتبلغ G\$59 مقارنة بسنة 2008. أما في آسيا فقد استقرت استثماراتها في E&P لسنة 2009 حوالي G\$80 وتضم غالبيتها الغاز.

وأكبر المستثمرين المستفيدين من هذه الأزمة وهي الشركات الصينية: CNOOC, Sinopec، وهي شركات قوية بسيولتها إذ تمول التنمية الدولية كي تؤمن تمويناتها على المدى الطويل،

من بين أهم العمليات التي شهدتها هذه الشركات وهو حصول Sinopec على مشروع Adax Petroleum في جوان 2009 (باحتمالي مقدر بـ 450 مليون برميل)، وعقود الشراكة بين CNPC و BP لتطوير حقل رميلة بالعراق، وعقد الشراكة بين CNPC و NIOC وعقد CNOOC و NIOC لتطوير حقول سوت بارس وأزادغان بإيران.

5. الصناديق السيادية:

تعتبر الصناديق السيادية على أنها صناديق أو استثمارات طويلة الأجل تابعة للحكومات بحيث تستعمل فيها الأموال العامة إذ يتوجب تعريف المصطلحات، فالبنوك المركزية تمتلك احتياطات العملات الأجنبية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وصناديق الاستقرار تدخر جزءا من الإيرادات بهدف التخفيف من تأثير تقلبات الإيرادات على الحكومة والاقتصاد في حال تراجع أسعار الصادرات، في حين تصدر بنوك التنمية الوطنية سندات دين لتمويل الاستثمارات المحلية ودعم النمو، أما الصناديق السيادية فتستثمر فائض المدخرات في الخارج لزيادة الثروة الوطنية.

يوجد داخل الصناديق السيادية فئتان رئيسيتان، فالصناديق السيادية للدول المصدرة للسلع تبادل حصصا في الموارد الطبيعية مقابل أصول أجنبية ممولة بأرباح الشركات المملوكة للدولة، والتكلفة تكمن في قيمة الموارد غير المستكشفة، لذلك فإن الأمر يتخذ بعدا طويلا المدى. أما الصناديق السيادية للدول ذات المدخرات الكبيرة فتقتصر الفوائض من السكان وعادة عبر عملات مقننة بسياسة وضوابط نقدية للبنوك المركزية. وتهمين دول الشرق الأوسط على الفئة الأولى فيما تهمين آسيا على الثانية. لكن يتعين على الذين يأملون أن توفر الصناديق السيادية مصدرا متناميا من السيولة، فإن الأزمة المالية أثبتت عكس ذلك وأدت إلى تباطؤها.

بلغ إجمالي هذه الصناديق السيادية في العالم 3860 مليار دولار سنة 2009 أي حوالي 30% من الناتج الداخلي الخام العالمي.⁴

من بين الصناديق السيادية الثمانية الكبرى في العالم: الإمارات، الصين (التي لها صندوقان)، سنغفورة، النرويج، السعودية، الكويت وروسيا، أكبر صندوق في العالم هو صندوق أبو ضبي إذ يجوز على أزيد من 650 مليار دولار.

⁴ A Mebtoul " les économies des pays arabes et les fonds souverains" in Le Maghreb" le Quotidien de l'économie du 27/01/2009 Algérie.

تنشأ هذه الصناديق من فوائض ميزان المدفوعات، عائدات الخصخصة، فوائض المالية العامة أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية. وبالنسبة للجزائر فقد نشأت بفعل الفائض في ميزان المدفوعات الذي بدوره ناتج عن فائض في التصدير العائد من المحروقات و بالأخص جراء ارتفاع سعر البترول في الأسواق الدولية، هذا من جهة و بفضل عوائد الخصخصة من جهة أخرى. من وجهة النظر الاقتصادية يمكن اعتبار أن الصناديق السيادية هدية للدول التي يتم الاستثمار فيها، بينما تقتصر استفادتنا نحن على الحدود الدنيا، وتميل استفادتنا إلى التناقص بمرور الزمن، وعندما نعتقد مقارنة بين عوائدنا وتكاليفنا من هذا الصندوق نجد أن صافي منافعنا يكون منخفضا، وربما يكون سالباً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة لهذا الصندوق، فما هي فوائد الدول المستقبلية لاستثمارنا من خلال الصندوق؟ إنها ببساطة تتمثل في الآتي:

- توفير مدخرات إضافية تسهم في رفع مستويات الاستثمار لديها، وهو ما يؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستويات الدخل والإنفاق لتلك الدول، يعتمد ذلك على قيمة مضاعف الإنفاق الاستثماري بها؛
- خلق فرص وظيفية مباشرة لمواطني تلك الدول مع كل دينار يتم استثماره فيها، وغير مباشرة نتيجة للحركة الانتشارية التي تحدثها تلك الاستثمارات في الاقتصاد الوطني بها؛
- تحقيقي أرباح إضافية للأعمال بتلك الدول تسهم في رفع عوائد عناصر الإنتاج بها، ومن ثمّ زيادة مستويات الدخل الوطني الإجمالي بها؛
- رفع مستويات صادراتها والتقليل من مستويات وارداتها، و من ثمّ تحسين موقف موازين مدفوعات تلك الدول.

وفي أفضل الأحوال تتمثل فوائد هذه الصناديق في:

- تنويع مصادر دخولنا من خلال تكوين محافظ استثمارية خارجية؛
- تحقيق عوائد على تلك الاستثمارات يمكن استخدامها في تمويل الإنفاق العام أو في إعادة الاستثمار مرة أخرى لتضاف إلى رصيد تلك الأصول؛
- تكوين احتياطي إستراتيجي يمكن استخدامه في أي وقت لمواجهة الظروف الطارئة.

كما أن تكاليف مثل هذه الصناديق متعددة وتتمثل في الآتي:

- الفرصة الضائعة في صورة الناتج المحلي الضائع، بصفة خاصة الناتج غير النفطي، الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تمّ استثمار تلك الأموال داخل الجزائر؛

- فرص التوظيف التي كان من الممكن خلقها للشباب من المواطنين ؛
 - انخفاض معدلات النمو الاقتصادي و فرص الرقي التي كان من الممكن بلوغا لو تمّ استثمار تلك الأموال هنا؛
 - تدني العوائد التي نحصل عليها من تلك الاستثمارات حيث نحصل على نسبة مئوية من الربح لا تتناسب مع تكلفة الفرصة البديلة لتلك الاستثمارات بالنظر إلى الفوائد الضخمة التي يمكن أن تعود علينا إذا تمّ استثمار هذه الأموال بكفاءة هنا؛
 - المخاطر التي تصاحب استثمار تلك الأموال في الخارج والناجمة عن تعرض أصول تلك الصناديق للانهيار، مع انهيار أصول المؤسسات التي يتم الاستثمار فيها، خصوصا في أوقات الأزمات الاقتصادية، مثل الأزمة الحالية؛
 - المخاطر المصاحبة للتضخم في الدول المضيفة، حيث تميل القدرة الشرائية لتلك الاستثمارات نحو التناقص بمرور الزمن، خصوصا في الدول التي ترتفع فيها التكاليف المعيشية ومن ثم مستوى العام للأسعار؛
 - الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار العملات، المتمثلة في ميل عملات الدول المستقبلية لهذه الاستثمارات نحو الانخفاض، ومن ثم تدهور القدرة الشرائية لتلك الأصول؛
 - المخاطر السياسية المتمثلة في تغيير السياسات الخارجية للدول المضيفة لتلك الاستثمارات.
- تجدد الإشارة إلى أن صندوق أبو ظبي السيادي قد حقق إلى غاية جانفي 2009 خسارة بلغت حوالي 125 مليار دولار من جراء الأزمة المالية.

II. العوامل المؤثرة من ناحية الطلب:

1. تأثير تقلبات صرف اليورو على الواردات الجزائرية:

تؤمن الجزائر غالبية وارداتها من دول الإتحاد الأوروبي، كما تزداد قيمة هذه الواردات كل سنة، حيث وصلت خلال السنوات الأخيرة بين 60 و 70% من إجمالي الواردات، وشكّلت المواد الغذائية والسلع الصناعية والمعدات والآلات غالبية الواردات، ويلعب القرب الجغرافي بين الجزائر وأوروبا دورا كبيرا في تطوير علاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية.

إن استخدام اليورو كعملة موحدة أدى إلى زيادة المنافسة بين الدول الأوروبية، وبالتالي زيادة الشفافية في الأسعار، فضلا عن تقليل تكاليف تحويل العملات من أجل تسوية مدفوعات هذه الواردات، وبالتالي تركيز المستورد الجزائري في دراسة أنسب الأسواق الأوروبية للحصول على السلع

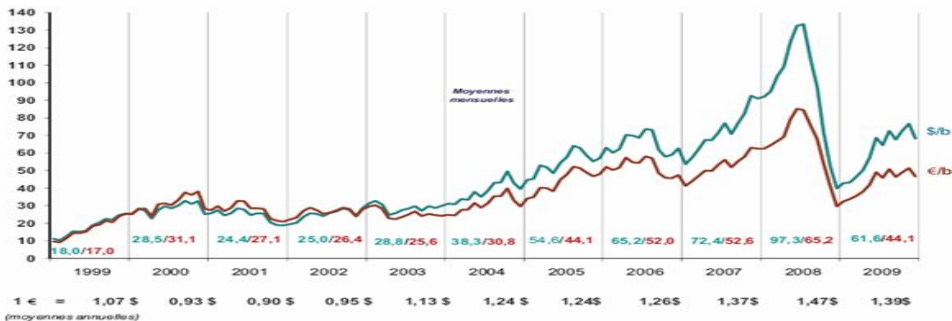
التي يريد استيرادها بعيدا عن حسابات سعر الصرف. لكن ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار منذ سنة 2003 حيث بلغ سعر اليورو حاجز (1,6) دولار لكل يورو سنة 2008 كأعلى حد قياسي تسجله العملة الأوروبية أضحى يمثل عبئا يتمثل في ارتفاع كلفة الواردات الجزائرية من منطقة اليورو لا سيما المواد الرئيسية كالقمح و الأدوية و المواد المصنعة بنسبة تتراوح بين 20 و 30% من قيمتها السابقة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات بحوالي 5% إلى 20% حسب تقدير الخبراء جراء ارتفاع قيمة العديد من المواد المستوردة من منطقة اليورو كما ذكرنا سابقا، وبالتالي زيادة العجز أو تقليص الفائض في الميزان التجاري وبالتالي في تقليص ميزان المدفوعات.

2. أثر عملة اليورو على احتياطي الصرف الجزائري:

إن الجزائر شريك غير مؤثر بصورة مباشرة على نظام الدفع الدولي، وبالتالي لا يمكنها اتخاذ قرارات أحادية أو انفرادية يمكن أن تكلفها غالبا، إضافة إلى ذلك، فإن إيراداتها بالعملة الصعبة تتم بنسبة 95% بالدولار الأمريكي، إذن أي انخفاض في سعر صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و العكس صحيح. وإذا افترضنا أن الجزائر تقرر فوتره صادرتها من المحروقات بالأورو، وبما أن سعر هذه المواد في السوق الدولية ما يزال يحدد بالدولار الأمريكي، فإننا سنخلق بالتالي سوقا خاصا بنا للمحروقات، كما أن هناك إمكانية حصول خسارة هامة في الصرف في حالة ما إذا لم ينجح اليورو في فرض نفسه كعملة مهيمنة في نظام الدفع الدولي وتحديد أسعار المواد الأولية. كما أننا سنجد أنفسنا أكثر اندماجا وتبعية للسوق الأوروبية دون أي تأثير إيجابي على بنية الصادرات، بل سيحدث هناك خلل في هذه البنية، والحق للاتحاد الأوروبي في أن يملينا سياسته في مجال المحروقات.

شكل 6

تطور سعر البرنت بالدولار الأمريكي وبالأورو الجاري



لدى فإن بنك الجزائر مطالب بتوزيع احتياطياته بين الدولار واليورو والين حسب توزيع التجارة الخارجية للجزائر بين منطقة الدولار ومنطقة اليورو ومنطقة الين، ليستخدم اليورو في تسوية تجارة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي ويستخدم الدولار لتسوية تجارتها مع الولايات المتحدة والين لتسوية التجارة مع اليابان، وذلك للحد من التحويل بين العملات والذي قد لا يكون في صالح الجزائر من التآكل بسبب تعرض الدولار للتراجع أو تعرض العوائد المحققة عليه للهبوط حيث سيؤدي تأثير الدولار مقابل اليورو إلى التأثير على قيمة هذه الاحتياطيات، وهذا قد يكون دافعا للسلطات النقدية في الجزائر إلى ربط الدينار بسلة من العملات حسب نسب توزيع التجارة وتوزيع الاحتياطيات لدى بنك الجزائر.

ولقد وصل الاحتياطي الجزائري من العملات لدى بنك الجزائر أكثر من 147 مليار في 2009 وهذا ما يضمن للجزائر هامش أمان لما يقرب خمس سنوات من الاستيراد دون أن تلجأ إلى التصدير، وهذا ما دفع الجزائر إلى التفكير في توظيف هذا الفائض في الاحتياطي، و كان لها ذلك سنة 2000 بخلقها لصندوق ضبط الموارد، الذي يعد من بين 12 دولة التي لها أكبر الصناديق السيادية في العالم.

3. تأثير مؤشر أسعار الاستهلاك:

مؤشر أسعار الاستهلاك تم إعداده من قبل ONS انطلاقا من ملاحظات للأسعار ضمن عينة متكونة من 17 مدينة لمختلف جهات البلاد.⁵

في شهر جانفي 2009 فقد بلغ هذا المؤشر 771,1 نقطة أي زيادة قدرها 0,7% مقارنة بشهر ديسمبر 2008، بحيث ارتفعت أسعار السلع الغذائية بمعدل 0,9%.

إن تأثير مؤشر أسعار الاستهلاك يتأثر وبدرجة كبيرة بأسعار السلع المستوردة خاصة المواد الغذائية منها التي بلغت قيمة وارداتها 5,81 مليار \$ سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 إذ بلغت 7,81 مليار \$ حيث كانت أسعار هذه السلع مرتفعة جدا في الأسواق الدولية تزامنا مع وقوع الأزمة المالية

⁵ ONS مؤشر أسعار الاستهلاك، فيفري 2009، رقم 158

العالمية،⁶ فعلى سبيل المثال القمح كان يبلغ سعر قياسي \$12,8 في مارس 2008 أصبح \$6,11 في جانفي 2009.⁷

الجدول التالي يوضح انخفاض قيمة بعض المواد الغذائية نتيجة لاستعادة أسعارها مستويات مقبولة خاصة القمح (-42,35%)، الحليب ومشتقاته (-32,89%)، البن (-21,17%) والحبوب الجافة (-32,89%).

4. التضخم المستورد:

بفعل تأثر أسعار السلع سواء الغذائية أو التجهيزية فمن الناحية النظرية قد يحدث هذا إما أثر الإحلال وهو استبدال السلعة التي أرتفع سعرها بالسلعة المحلية أو العكس، أو إما يحدث أثر الدخل عن طريق فقدان القدرة الشرائية للمستهلكين، وخاصة إذا تعلق الأمر بالسلع ضرورية كما هو الشأن بالنسبة للاستيراد المواد الغذائية والتجهيزية.

بفعل تأثر أسعار السلع التجهيزية فمن شأنه أن يرفع تكلفة رأس المال لبعض المؤسسات الجزائرية الذي يعد عاملا أساسيا بالنسبة لعوامل الإنتاج، وبالتالي يشكل عبئا عليهم. و يجب رفع أسعار المنتج النهائي لإبقاء المؤسسات على نفس هامش الربح.

من الناحية العملية، فإن ارتفاع أسعار الواردات من السلع الضرورية الغذائية والتجهيزية سنة 2008 أدى إلى رفع المستوى العام للأسعار بالنسبة للاقتصاد الجزائري وهذا ما يعرف بالتضخم المستورد حيث بلغ التضخم في ديسمبر 2008 معدل 2,9%.

خاتمة:

بعدما قمنا بعرض مختلف العوامل المؤثرة الممكنة على الاقتصاد الجزائري سواء من ناحية العرض ومن ناحية الطلب، تبين لنا أن هذه الأزمة من الممكن أن تتكرر عقبها على البلد بأشكال أخرى، وهذا في حالة تأثر الطلب العالمي على النفط، تقلب أسعار النفط أو تقلص الاستثمارات النفطية مما سينعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري من ناحية العرض.

كما تبين لنا أنه من الممكن أن تنخفض القدرة الشرائية بفعل التضخم المستورد أو جراء تقلبات صرف اليورو على الواردات الجزائرية مما سينعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري من ناحية

⁶ Le Tableau de bord Economique, CCI de la Vendée, N° 11 janvier 2009.

⁷ المديرية العامة للجمارك، "إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية سنة 2009"

الطلب. لذا نشير إلى ضرورة دراسة الجزائر لفرص استثمار فوائض احتياطي الصرف من بين عدة بدائل ممكنة في إطار الصناديق السيادية.

قائمة الجداول:

جدول 1

سعر النفط الخام بالقيمة الاسمية والحقيقية، 1970-2009 (\$/baril)

بالقيمة الحقيقية 1995	المؤشر * 100=1995	السعر الجاري	
9,1	23,2	2,1	1970
10,5	24,7	2,6	1971
10,7	26,1	2,8	1972
11,0	28,2	3,1	1973
32,8	31,7	10,4	1974
29,5	35,3	10,4	1975
30,3	38,3	11,6	1976
30,4	41,5	12,6	1977
28,7	44,9	12,9	1978
60,0	48,7	29,2	1979
67,2	53,6	36,0	1980
58,4	58,6	34,2	1981
50,4	62,9	31,7	1982
45,3	66,4	30,1	1983
40,4	69,6	28,1	1984
37,9	72,5	27,5	1985
17,3	75,0	13,0	1986
22,9	77,4	17,7	1987
17,7	80,3	14,2	1988
20,7	83,6	17,3	1989
25,6	87,2	22,3	1990
20,4	91,1	18,6	1991
19,6	93,7	18,4	1992
17,0	96,0	16,3	1993
15,8	97,9	15,5	1994
16,9	100,0	16,9	1995
19,9	101,9	20,3	1996
18,0	103,6	18,7	1997
11,7	105,0	12,3	1998
16,5	105,9	17,5	1999

25,7	107,5	27,6	2000
21,1	109,6	23,1	2001
21,8	111,3	24,3	2002
24,9	113,1	28,2	2003
31,2	115,2	36,0	2004
43,0	117,5	50,6	2005
50,8	120,0	61,0	2006
56,5	122,3	69,1	2007
75,5	125,0	94,5	2008
47,9	127,5	61,1	2009

* مؤشر قيمة تصدير المنتوجات المصنعة بالدولة الصناعية المنشورة من قبل FMI.

المصدر: مستوحى من التقرير رقم 35 للأمانة العامة ل OPAEP، من طرف عباس علي ناجي.

جدول 2

قيمة الصادرات النفطية لدول المنظمة العربية للبلدان المصدرة للبترو ل OPAEP بالدولار الجاري
وبالقيمة الحقيقية خلال الفترة 1970-2009 (بالمليار دولار)

بالقيمة الحقيقية 1995	بالأسعار الجارية	السنة	بالقيمة الحقيقية 1995	بالأسعار الجارية	السنة
111,7	97,4	1990	37,1	8,6	1970
94,0	85,6	1991	46,2	11,4	1971
98,8	92,6	1992	54,4	14,2	1972
86,8	83,3	1993	79,4	22,4	1973
84,8	83,0	1994	235,3	74,6	1974
93,7	93,7	1995	190,1	67,1	1975
106,9	108,7	1996	215,4	82,5	1976
106,2	110,0	1997	219,5	91,1	1977
73,1	76,8	1998	197,6	88,7	1978
103,6	109,7	1999	299,0	145,6	1979
164,8	177,2	2000	398,7	213,7	1980
135,6	148,6	2001	338,6	198,4	1981
127,6	142,0	2002	226,7	142,6	1982
141,0	159,5	2003	152,7	101,4	1983
190,0	219,0	2004	137,5	95,7	1984
272,7	320,6	2005	114,5	83,0	1985
325,1	390,2	2006	68,7	51,5	1986
347,2	424,6	2007	82,4	63,8	1987
494,6	618,2	2008	74,3	59,7	1988
264,1	336,6	2009	94,0	78,6	1989

المصدر: مستوحى من التقرير رقم 35 للأمانة العامة ل OPAEP، من طرف عباس علي ناجي.

جدول 3

قيمة الصادرات النفطية لدول المنظمة العربية للبلدان المصدرة للبتروال OPAEP، 2009-2004

(بالمليون دولار)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	
20969	38543	27757	25492	21029	13862	الجزائر
3197	5895	7106	5923	5066	3450	البحرين
2289	4197	3502	1812	2526	1829	مصر
34297	63000	38056	31585	24058	17751	العراق
38773	71218	59026	53109	42440	26670	الكويت
28340	52084	36944	34110	27518	18653	ليبيا
14944	27428	18741	17685	13774	11694	قطر
145535	267174	171837	162000	137050	92856	السعودية
4342	7989	5644	5219	3672	2639	سوريا
43889	80635	56025	53222	43502	29624	الإمارات
336575	618163	424638	390157	320635	219028	المجموع

Source : Revue « petrole et le gaz arabes », Nicolas SARKIS, Vol. XLI-N°976 du 16 novembre 2009.

جدول 4

نسبة الاستثمارات في مجال E&P وفي المجال الشبه النفطي

2010	2009	2008		
0 إلى 5	16 - 37 - 8 -	19 + 26 + 16 +	الاستثمارات في E&P أمريكا الشمالية باقي العالم	الاستثمارات في مجال E&P
3 +	22 -	14 +	نشاط الجيوفيزياء	الاستثمارات في المجال الشبه النفطي
5 + 0	33 - 2,5 +	5 + 26 +	التنقيب في الأرض التنقيب في البحر	
3 +	3 -	15 +	صناعات offshore	

Source : IFP

جدول 5

تطور مؤشر الاستهلاك لأهم العناصر، جانفي 2009 (أساس 1989)

تغير بين جانفي 2009 / جانفي 2008	تغير بين جانفي 2009 / ديسمبر 2008	المؤشر جانفي 2009	
11,1	0,9	849	المواد الغذائية - مشروبات
3,2	0,8	642	الملابس - الأحذية
3,1	0	449,5	الأثاث
2,5	0,8-	594,4	النقل والمواصلات
8,1	0,7	771,1	المؤشر الإجمالي

المصدر: ONS

جدول 6

تطور مؤشر الاستهلاك من جانفي 2008 إلى جانفي 2009 (أساس 1989)

جانفي	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	
771,1	766,1	744,1	728,1	721,6	699,7	685,1	707,3	722,9	717,7	722,9	714,4	713,5	المؤشر العام
0,7	2,9	2,2	0,9	3,1	2,1	3,1-	2,2-	0,7	0,7-	1,2	0,1	0,9-	التغير الشهري
849	841,7	804,9	777,5	767,7	625,9	706,5	748	777,2	768,2	778,5	763,8	764,1	المؤشر الغذائي
0,9	4,6	3,5	1,3	5	3,5	5,5-	3,8-	1,2	1,3-	1,9	0	1,4-	التغير الشهري

المصدر: ONS، مؤشر أسعار الاستهلاك، فيفري 2009، رقم 158.

جدول 7

تطور قيمة الواردات من المواد الغذائية الأساسية

نسبة التطور	سنة 2009		سنة 2008		المواد الأساسية
	النسبة %	القيمة بالمليون \$	النسبة %	القيمة بالمليون \$	
42,35-	40,26	2339,38	51,94	4057,91	القمح والشعير
32,89-	14,85	862,76	16,46	1285,68	الحليب ومشتقاته
29,57	9,79	568,99	5,62	439,15	السكر ومشتقاته
21,17-	4,47	52'259	4,21	329,2	البن والشاي
14,53-	4,41	256,26	3,84	299,81	الحبوب الجافة
0,71	2,96	172,21	2,19	171,0	اللحوم
25,64-	100	5810	100	7813	إجمالي المواد الغذائية

المصدر: المديرية العامة للجمارك، "إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية سنة 2009".

موقع الأنترنت، <http://WWW.ALGEX.DZ>

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. ONS مؤشر أسعار الاستهلاك، فيفري 2009، رقم 158
2. المديرية العامة للجمارك، "إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية سنة 2009"

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Guy Maisonnier, Contexte pétrolier 2009 et tendances, Colloque international « Panorama 2010 » organisé par l'institut IFP, Paris, 28 janvier 2010.
2. Revue « pétrole et le gaz arabes », Nicolas SARKIS, Vol. XLI-N°976 du 16 novembre 2009.
3. Revue « pétrole et le gaz arabes », Nicolas SARKIS, Vol. XLI-N°982 du 16 février 2010.
4. A Mebtoul " les économies des pays arabes et les fonds souverains" in Le Maghreb" le Quotidien de l'économie du 27/01/2009 Algérie.
5. Le Tableau de bord Economique, CCI da la Vendée, N° 11 janvier 2009.